دور القروض الصغيرة في دعم التنمية الريفية في تشاد الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات (نموذجاً)

د. ناصر النائي آدم [1]

مُستخلّص:

يشتمل القطاع الريفي على النصيب الأكبر من الموارد غير المستغلة في تشاد، ويعد القطاع الرئيس الذي يعتمد عليه السكان سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كمصدر للعيش والحياة الكريمة لاسيما في المناطق الريفية والصحراوية، لذا هدفت الدراسة إلى معرفة دور القروض الصغيرة في دعم التنمية الريفية في تشاد، من خلال القروض التي قدمتها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، عبر تقديم نماذج لهذه القروض، ودراستها وتحليلها، ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الريفية.

حيث اتبعت الدراسة كل من المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة احتوت على مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، القروض الصغيرة، التنمية الريفية، المناطق الريفية والصحراوية.

(١) محاضر بكلية الدراسات العليا – جامعة الملك فيصل بتشاد.

The role of microcredit in supporting rural development in Chad

General Administration for the Promotion of Microfinance and Contracting (Model)

Abstract:

The rural sector includes the largest share of untapped resources in Chad and is the main sector on which the population depends, whether directly or indirectly, as a source of livelihood and a decent life, especially in rural and desert areas. The study aims to know the role of microcredit in supportingu7 rural development in Chad, Through loans provided by the General Administration to promote microfinance and contracting.

The study followed the descriptive method, the historical method, and the analytical method. To achieve the aim of the study, it was divided after an introduction into three topics and a conclusion that includes findings and recommendations.

Key words:

General Administration for the Promotion of Microfinance and Contracting, Small loans, Rural development, Rural and desert areas.

مقدمة

تعرف التنمية الريفية بأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الريف، مع التركيز على تنمية قدرات العنصر البشري، كمحور أساسي وتوسيع مداركه، من خلال استغلال الموارد المتاحة في الريف، لتلبية احتياجاته بطريقة علمية مرشدة ومستدامة.

وتعد التنمية الريفية من الأهمية بمكان في سلم أولويات السياسات الاقتصادية والاستثمارية في العديد من برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث تسهم الأوساط الريفية في إحداث التنمية عن طريق إسهامها بنسبة مقدرة في الدخل القومي، تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لطبيعة وتنظيم وبرامج كل دولة.

فلقد قدرت مساهمة الأوساط الريفية في تشاد حتى بدايات القرن الحالي بنحو ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي (ذلك قبل استخراج البترول وتصديره نهاية عام ٢٠٠٣م)[١]، إلا أن هذه المساهمة أخذت تقل لصالح قطاعات أخرى مثل البنية التحتية، والتشييد والبناء، والطرق والمواصلات، والصناعات الإستخراجية.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها، من أهمية القطاع الريفي نفسه الذي يشغل النصيب الأكبر من الموارد غير المستغلة في تشاد، ويعد القطاع الرئيس الذي يعتمد عليه السكان سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كمصدر للعيش والحياة الكريمة لاسيما في المناطق الريفية والصحراوية.

من هنا كان هدف الدراسة هو معرفة دور القروض الصغيرة في دعم التنمية الريفية في تشاد، من خلال القروض التي قدمتها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، عبر تقديم نماذج لهذه القروض، ودراستها وتحليلها، ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الريفية.

حيث قامت الدراسة على فرضيتن:

١. إن القروض الصغيرة في تشاد تساهم بشكل كبير في زيادة الناتج القومي الإجمالي، وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي في المناطق الريفية.
٢. إن الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، تساهم بدور ايجابي في التنمية الريفية، من خلال تمويلها للمشاريع الصغيرة.

---

(١) ناصر النائي آدم، التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، دار الفضيلة، ط٣، ٢٠١٦م، ص ٣٥.

وقد اتبعت الدراسة كل من المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي، واختارت الفترة الزمنية من عام ٢٠١٠ وهو بداية عمل الهيئة الفعلي وحتى عام ٢٠١٩م، وذلك لتوقف الهيئة عن تقديم القروض بسبب جائحة كوفيد ١٩.

ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة وذلك على النحو التالي: مبحث أول تناول المجتمع الريفي في تشاد، ثم مبحث الثاني قدم نماذج للقروض الصغيرة التي قدمتها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، وكذا مبحث الثالث ليبين نتائج الدراسة وتحليلها، وأخيراً خاتمة اشتملت على النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
المجتمع الريفي في تشاد

يتناول هذا المبحث بالدراسة المجتمع الريفي التشادي من خلال بيان وتحليل عدد من العناصر منها: مفهوم الريف، والمجتمع الريفي التشادي، والموارد الأساسية للمجتمع الريفي في تشاد، والإنتاج الزراعي للمجتمع الريفي التشادي، ودواعي الاهتمام بالتنمية الريفية في تشاد، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الريف:

يختلف معنى الريف من مكان إلى آخر بسبب قلة الكثافة السكانية أو بسبب الطابع الزراعي للمنطقة أو هي جميع المناطق التي تقع خارج حزام المدن، بغض النظر عن ما إذا كانت هذه المناطق ذات نشاط زراعي أم لا(١).

ولا يوجد تعريف متفق عليه لكلمة الريف على المستوى الدولي يمكن تطبيقه على جميع الدول، غير أن حجم المكان أو أصغر تقسيم مدني في بلد ما يبقي المعنى المتعارف عليه أكثر من غيره، وبالتالي غالباً ما يتم تعريف المناطق الحضرية باعتبارها أماكن ذات كثافة سكانية تبلغ أو تتجاوز ٢٠٠٠ نسمة، في حين أن المناطق الريفية هي أماكن يقل فيها عدد السكان عن ٢٠٠٠ نسمة(٢).

أما بالنسبة إلى الدول التي تكون الكثافة الديمغرافية فيها غير كافية للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية، توجد معايير أخرى مثل: النسبة المئوية من السكان الناشطين اقتصادياً والعاملين في مجال الزراعة، وتوافر التيار الكهربائي، وسهولة الحصول على الرعاية الصحية، ونسبة الالتحاق بالتعليم، والتسهيلات الترفيهية(٣).

ثانياً: المجتمع الريفي التشادي:

يبلغ عدد سكان تشاد ١١,٧٤,١٠٦ مليون نسمة وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٩م ٨٠%، منهم يسكن في المناطق الريفية (يعمل في هذه المناطق نحو ٨٠% من الأيدي العاملة التشادية،

---

(١) إبراهيم عبد الخالق، تنمية المجتمع المحلي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠١٨م، ص ١٥٠.

(٢) مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، التقرير الرابع، البند الرابع من جدول الأعمال: تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨م، ص ١٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١.

وتمثل زراعة القطن بمفردها نحو ٥٠% من الأيدي العاملة في مجال الزراعة)، وتبلغ الكثافة السكانية لها ٨,٨ نسمة لكل كم٢ ويقدر معدل النمو الديموغرافي بنحو ٣,٦%(١).

بينما هناك دراسة لمعهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، تشير إلى إن تعداد سكان تشاد قد بلغ في عام ٢٠٢٠م نحو ١٦,٣٦٩,٦٩٥ مليون نسمة(٢).

وتعتبر تشاد إحدى أفقر الدول في العالم، حيث احتلت المرتبة ١٨٥ من ١٨٨ دولة بحسب مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٥م(٣)، وتصل نسبة البطالة في المجتمع الريفي إلى أكثر من ٣٠% من مجموع القوى العاملة في الريف، وهي نسبة كبيرة نسبياً، خاصة إذا ما علمنا أن المجتمع التشادي، تجاوزت نسبة الفقر فيه ٦٠% بنهاية عام ٢٠١٨م، وأن نحو ٨٥% من هذه النسبة تقع في الأوساط الريفية(٤).

لذلك يعتبر القطاع غير الرسمي مصدراً هاماً لكثير من الباحثين عن العمل في المجتمع الريفي، بغض النظر عن المساوئ التي تنجم عنه، ويقدر عدد العاملين في هذا القطاع بنحو ٦١٧٠٤٠ عامل، يتواجد منهم في الأوساط الريفية ٤٣٣٠٢٥ عامل أي بنسبة ٧٠,٢%(٥).

ووفقاً للبيانات الواردة من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، فإن هناك ٣٩١٩١٢ وحدة اقتصادية غير رسمية في تشاد، أي ما يقارب ١١ ضعف عدد الوحدات العاملة في القطاع الرسمي، تتمركز أغلب هذه الوحدات في الأوساط الريفية، حيث يبلغ عددها ٢٨٧٩٦٠ وحدة بنسبة تقارب ٧٣,٥%(٦)؛ ويعزى ذلك إلى أن أغلب الأنشطة التي يقوم بها سكان الريف في تشاد هي أنشطة تتسم بأنها منزلية كالزراعة والرعي والصيد وتربية الدواجن .....الخ.

---

(١) حسن حسن صالح، التنمية الزراعية في تشاد، **بحث مقدم في مؤتمر الديمقراطية والسلام والتنمية في تشاد**، أنجمينا، جامعة الملك فيصل، أكتوبر ٢٠١٠م، ص ٨٤.

(٢) معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، **التقرير السنوي ٢٠٢٠/٢٠٢١م**، أنجمينا، ٢٠٢١م، ص١٠.

(3) Rapport sure développement humain de 2015, du PNUD, N'Djamena, 2015, p129.

(٤) وزارة التجارة، **التقرير السنوي ٢٠١٧/٢٠١٨م**، أنجمينا، ٢٠١٨م، ص ٤٥.

(٥) معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، **التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م**، أنجمينا، ٢٠١٧م، ص ٢٣.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٠.

ثالثاً: الموارد الأساسية للمجتمع الريفي في تشاد:

يملك المجتمع الريفي في تشاد، موارد طبيعية ضخمة منها ٣٩ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، منها ٥,٦ مليون هكتار قابلة للري بأسهل الطرق، كما يملك موارد مائية جوفية وسطحية ضخمة تتراوح كميتها ما بين ٢٦٣ مليار و٤٥٥ مليار ملم^{٣}، وتقدر ثروته الحيوانية بكل مكوناتها بأكثر من ٩٤ مليون رأس(١).

كما أن إنتاجه السنوي من الأسماك، يتراوح ما بين ١٨٦ ألف طن إلى ٣٧٣ ألف طن، كذلك تغطي المراعي الطبيعية أغلب مساحته إذ تبلغ ٨٤ مليون هكتار، كما أن إنتاج تشاد من الصمغ العربي، يضعها ضمن أوائل الدول المنتجة والمصدرة له، حيث تبلغ مساحة شجر الشهاب المزروعة (المنتجة للصمغ العربي) قرابة ٣٨٠ ألف كم^{٢} (٢).

رابعاً: الإنتاج الزراعي للمجتمع الريفي التشادي:

يتمثل الإنتاج الزراعي للمجتمع الريفي التشادي في أنواع مختلفة من المنتجات النباتية والحيوانية والسمكية، وذلك على النحو الآتي:

١. الإنتاج النباتي:

تعد الزراعة الحرفة الأولى لغالب سكان المناطق الريفية في تشاد، وتعد الحبوب الغذاء الرئيس للغالبية العظمى من السكان في تشاد، وتختلف نسبة استهلاك أنواع تلك الحبوب من منطقة إلى أخرى، فالسكان بدءاً من وسط البلاد وامتداداً نحو شرقها يمثل الدخن، المنتج الأساس من الحبوب التي توجه للاستهلاك، فقد بلغ الإنتاج من الدخن في عام ٢٠٠٠م حوالي ٢٨٥ ألف طن، ومن ثم بدأ في الزيادة التدريجية ولكن بمعدل تغير متقلب، حيث بلغ الإنتاج في عام ٢٠٠٩م حوالي ٥٩٤ ألف طن، وفي عام ٢٠١١م بلغ الإنتاج نحو٨٤٧ ألف طن، وكما هو الحال في زيادة الإنتاج خلال تلك السنوات، فإن الإنتاج شهد أيضاً تذبذباً في بعض السنوات، فمثلاً في الأعوام ٢٠٠٤م و ٢٠٠٩م و ٢٠١١م و ٢٠١٣م بلغت كميات الإنتاج نحو ٢٩٤ و ٣٠٣ و ٣٢٨ و٥٥٥ ألف طن على التوالي(٣).

---

(1) Rapport sure développement humain de 2015, du PNUD ,op.cit.p.130.

(2) Documents du PNSA, 201١, N'djamena. P89.

(٣) الحسن صالح محمد، دور القطاع الزراعي في الاقتصاد التشادي وآفاقه المستقبلية، القاهرة، **بحث ماجستير**، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٨م، ص ١٥: ١٧.

ويعد محصول الذرة البيضاء ذو أهمية رئيسية لغذاء السكان، بل أحتل المرتبة الأولى من حيث كمية الإنتاج خلال السنوات العشرين الماضية حيث بلغت الكمية الإجمالية لإنتاجه خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٧م نحو ١,٢٦٩ مليون طن، في حين بلغت مساحته المزروعة نحو ١٢ مليون هكتار، كذلك تم التوسع في زراعة محاصيل البذور الزيتية وخاصة محصولا الفول السوداني والسمسم، حيث ارتفعت المساحة المزروعة منهما بشكل تدريجي من ٥٢٤ ألف هكتار في العام ٢٠٠٠م حتى وصلت إلى أكثر من مليون هكتار (١,١٢٢ مليون هكتار) في العام ٢٠١٧م.

ولقد انعكس هذا التوسع في المساحة، على حجم الإنتاج على هاذين المنتجين، حيث ارتفع إنتاج الفول السوداني من ٣٨٥ ألف طن في العام ٢٠٠٠م ليصل إلى قرابة المليون وثلاث مئة ألف طن في العام ٢٠١٧م، في حين ارتفع الإنتاج من السمسم، فبعد أن كان لا يتجاوز ٣٣ ألف طن في العام ٢٠٠٠ وصل إلى أكثر من ١٢٥ ألف طن في العام ٢٠١٧م[١].

كذلك تسهم المحاصيل النقدية كالقطن وقصب السكر في تحسين الظروف المعيشية للسكان، ويعد القطن أهم المحاصيل الزراعية دخلاً للسكان في المناطق الريفية الجنوبية، حيث تتولى شركة قطن تشاد كل عمليات هذا القطاع فيما عدا الزراعة وعمليات الحصاد، التي تقوم بها منظمات الفلاحين، في حين تقوم شركة القطن الوطنية بتزويد المزارعين بالبذور المحسنة والنقل ومنح القروض وعمليات التسويق، وتشير التقديرات إلى أن إنتاج القطن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧م أكثر من ٢٢ مليون طن وبلغ نسبة مساهمته ٢٦% من إجمالي المحاصيل النقدية[٢].

كذلك جعل إنتاج الصمغ العربي في القطاع الريفي، تشاد تعد من أكبر دول العالم – تحتل المرتبة الأولى عالمياً ٩٠% من إجمالي الإنتاج العالمي – تصديرً للصمغ العربي بأنواعه المختلفة، حيث يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧% وهناك نوعان من الصمغ العربي هما أكاسيا السنغال (الصمغ الصلب يمثل ٣٠% من الإنتاج) و أكاسيا سيال (القابل للتفتيت بسهولة يمثل ٧٠% من الإنتاج)، ولقد قدرت الصادرات التشادية من الصمغ العربي بنحو ١٣٠ ألف طن خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٤م، في حين بلغت عائداته خلال الفترة

(١) الحسن صالح محمد، دور القطاع الزراعي في الاقتصاد التشادي وآفاقه المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

(2) Documents Principal du PNSA, 2014, N'djamena. 2014, P345.

من عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٥م نحو ٣٠٠ مليار فرنك سيفا، وبمساهمة تقارب حوالي ١٠% من الصادرات التشادية خارج قطاع المحروقات(١).

٢. الإنتاج الحيواني:

يعد الرعي الحرفة الثانية التي يمارسها المجتمع الريفي التشادي، وتحتل الثروة الحيوانية مكانة عالية في الاقتصاد التشادي (بلغ أخر تعداد لها في عام ٢٠١٦م أكثر من ٩٤ مليون رأس حيث تعد تشاد الدولة الثانية إفريقياً بعد مالي امتلاكاً للثروة الحيوانية)، حيث بلغت مساهمتها عام ٢٠٠١م حوالي ٥١% من مجموع العائدات و١٢,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، و٣٢% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، حيث يعمل ٤٠% من إجمالي السكان في هذا المجال (٤٥% من سكان المناطق الريفية)، حيث يدر عليهم هذا القطاع ١١٧ مليار فرنك إفريقي سنوياً منها ٦٥ مليار حصيلة صادرات هذا القطاع إلى الخارج(٢).

٣. الإنتاج السمكي:

هناك نحو ٦٠ نوعاً من الأسماك في تشاد تحظى بأهمية تجارية من بين ١٣٥ نوعاً يتم إنتاج أغلبها من حوض بحيرة تشاد(٣).

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة يمكن الوثوق بها عن حجم الكميات المنتجة والكميات المستهلكة منه محلياً أو المصدرة، إلا أنه هناك من أشار إلى أن الإنتاج السمكي لتشاد قد بلغ خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠١٧م نحو ١,٣٣٧ مليون طن، منها ٦٢٠ ألف طن سمك طازج و ٧١٧ ألف طن من الأسماك المجففة، بمتوسط إنتاج سنوي إجمالي يبلغ ١٦٧ ألف طن منها ٩٢,٥ ألف طن سمك طازج و ٧٤,٥ ألف طن سمك مجفف(٤)؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن المصدر لم يشر إلى كميات الاستهلاك المحلية وكذلك لم يشر إلى كميات التصدير.

---

(١) الحسن صالح محمد، دور القطاع الزراعي في الاقتصاد التشادي وآفاقه المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

(2) Source: Ministère des Ressources Animales et du Développement de l Élevage, 2011, N'djamena. P34.

(3) Documents Principal du PNSA 2014,op.cit.p.29.

(٤) الحسن صالح محمد، دور القطاع الزراعي في الاقتصاد التشادي وآفاقه المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص٢٣.

خامساً: دواعي الاهتمام بالتنمية الريفية في تشاد:

سبق الإشارة إلى أهمية القطاع الريفي في تشاد، كونه يمثل النصيب الأكبر من الموارد غير المستغلة، فضلاً عن كونه القطاع الرئيس الذي يعتمد عليه غالب السكان، كمصدر للعيش والحياة الكريمة، لذا كان من الضروري الاهتمام به والعمل على تنميته، ومن الأسباب الرئيسة لذلك أيضاً ما يلي:

١. **حجم سكان الريف التشادي:** يتسم الريف التشادي بالكثافة السكانية العالية، لاسيما المناطق الجنوبية، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن الحضرية للعديد من الأسباب منها الرغبة في تحسين مستوى المعيشة، مازال سكان الريف يمثلون ٨٠% (٩,٣٩٢,٨٤٨ مليون نسمة) من المجموع الكلي للسكان وفقاً لأخر تعداد عام ٢٠٠٩م، (١٣,٠٩٥,٧٥٦ مليون نسمة) وفقاً لدراسة معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية[١]؛ ومما لاشك فيه فأن إهمال هذه النسبة الكبيرة سيكون له عواقب وخيمة.

٢. **مستوى المعيشة المنخفض في الريف التشادي:** يظهر ذلك من ضعف الدخول والمستوى المتدني للخدمات التي تقدم له، حيث إن ٩٠% من سكانه يفتقدون إلى الكهرباء، و٨٠% لا يحصلون على مياه نظيفة، فضلاً عن ضعف العناية الصحية ورداءة مستوى التعليم، والافتقار إلى البنية الأساسية[٢]، فإذا أضفنا إلى كل ذلك انعدام الأمن بصورة كبيرة، مما جعل أغلب أفراد هذا المجتمع يحمل السلاح ليحافظ على نفسه وممتلكاته، وهذا تحدي آخر على الدولة مواجهته.

٣. **فقر الريف التشادي:** لا يعني فقر الريف التشادي أنه لا يملك موارد كافية فهذا غير صحيح، إنما الفقر هنا هو عدم القدرة على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، ففضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة إلى ٣٠% من مجموع القوى العاملة، كما سبق الإشارة إلى ذلك، فأن نسبة الفقر في

---

(١) حسن حسن صالح، **التنمية الزراعية في تشاد**، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤، وانظر تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **الإحصاء العام للسكان والسكن في تشاد لعام ٢٠٠٩م**، أنجمينا، ٢٠١٠م، ص٢٤، وانظر معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، **التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠م**، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٢) معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، **التقرير السنوي ٢٠١٣/٢٠١٤م**، أنجمينا، ٢٠١٤م، ص ٩٨.

الأوساط الريفية تمثل ٨٥% من النسبة الكلية للفقر في تشاد التي تبلغ ٦٠%، وهو ما يمثل تحدي كبير للدولة التشادية.

٤. **التعارض بين المشروعات التنموية:** حيث تشير خطط التنمية التي اتبعتها تشاد في الفترات السابقة، إلى تعارض واضح مع خطط التنمية في الريف، أو على الأقل عدم التكامل بينها، إذ كثيراً ما يظهر التعارض في عدم الأخذ بعين الاعتبار القضايا الاجتماعية والبيئية للريف، وخير مثال على ذلك ما حدث في مشروع مد أنابيب البترول من الجنوب، وما صاحبه من إتلاف للبيئة الريفية.

٥. **كون اقتصاد تشاد اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى:** يتسم هيكل الإنتاج التشادي (باستثناء قطاع البترول) بكونه هيكل إنتاج زراعي، أي أن الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، تحتل الأهمية النسبية الأولى، سواءً من حيث الدخل المتولد (٦٠% إلى ٨٠%) أو من حيث استيعابها لحجم القوى العاملة (٧٠% إلى ٩٠%)، مما يستوجب ضرورة الاهتمام بهذا القطاع.

المبحث الثاني
نماذج للقروض الصغيرة التي قدمتها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات

يعود تاريخ التمويل الأصغر في تشاد إلى القانون الذي أصدره التجمع الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا رقم COBAC/UMAC/CEMAC/02/01 في ابريل ٢٠٠٢م، الذي ينظم أنشطة القروض الصغيرة في الإقليم، ليصبح ساري المفعول بدءاً من يوم ١٣ ابريل ٢٠٠٢م(١). من ثم قامت تشاد بإنشاء خلية فنية مكلفة بمؤسسات القروض الصغيرة بقرار من وزارة المالية والميزانية رقم ٢٩٣ لعام ٢٠٠٢م في ٢٠٠٢/١١/١٣م، ثم أنشأت وزارة التضامن والقروض في ١٨ أغسطس ٢٠٠٦م، والتي أخذت بعد ذلك اسم وزارة تنمية الجمعيات والقروض الصغيرة والمكافحة ضد الفقر، بمرسوم رقم ٢٢٩ بتاريخ ٥ مارس ٢٠٠٧م ثم تغير الاسم مرة أخرى إلى الوزارة المكلفة بالقروض الصغيرة والمكافحة ضد الفقر بمرسوم رقم ٦٢٠ بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٩م ثم إلى وزارة القروض الصغيرة المكلفة بترقية المرأة والشباب بمرسوم رقم ٤٣ بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٢م، ومن ثم ضم الوزارة إلى وزارة المالية والميزانية وسميت بالإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات بمرسوم N^{O}1312 /PR/PM/MFB//2014 الخاص بتنظيم الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية(٢).

أولاً: الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات:

تتبع الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات وزارة المالية والميزانية وفقاً لتنظيم الهيكل الإداري للوزارة، ويرئسها مدير عام ويعاونه مدير عام نائب، وتضم أربع إدارات يترأس كل منها مدير على النحو الآتي:

- إدارة التمويل الأصغر.
- إدارة الدراسات والتدريب ومتابعة التقييم.
- إدارة مقاولة النساء والشباب.
- إدارة الإعلام والاستراتيجيات.

---

(١) الوزارة المكلفة بتمويل المشاريع الصغيرة والمكافحة ضد الفقر، **الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشاريع الصغيرة ٢٠٠٩/٢٠١٣م**، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م، ص٥٧.

(٢) الأمانة العامة للحكومة، الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية، أنجمينا، ٢٠١٤م، ص ١٣٩.

وتتمثل مهامها في الآتي[١]:

- تصوير وتنسيق سياسات الحكومة فيما يتعلق بالتمويل والمقاولة النسائية والشباب.
- رصد ومراقبة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر.
- مراقبة وتنسيق نشاطات المشاريع والبرامج العاملة تحت إشراف الوزارة.
- تطوير الشراكة في قطاع التمويل الأصغر والمقاولات.
- تنشيط الإدارة الفنية والسهر على حسن سير عملها.

ثانياً: الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات:

ويمكن تقسيم التمويل الذي تقدمه الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات إلى تمويل مباشر وتمويل غير مباشر وذلك على النحو الآتي:

١. **التمويل المباشر:** هو التمويل الذي يقدم مباشرة من الإدارة العامة، ووفقاً للإجراءات قد يأتي العميل بمشروع جاهز تم دراسته، ويقدمه إلى إدارة التمويل الأصغر، فإذا لم يكن المشروع جاهز يتم تحويله إلى إدارة الدراسات والتدريب ومتابعة التقييم، لدراسته عن طريق موظفيها المكلفين بدراسة وتكوين المشاريع الصغيرة والحرفية، وقيمة القرض الواحد هنا لا تزيد عن ١٠٠ ألف فرنك سيفا وفائدة قدرها ١٠% سنوياً يسدد على أقساط[٢].

٢. **التمويل غير المباشر:** يتم عبر مؤسسات التمويل الأصغر التي عقدت معها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات اتفاقية، وذلك في أغسطس عام ٢٠١٣م، تم بمقتضاها تحويل نظام منح القروض الصغيرة، من نظام التمويل المباشر إلى نظام التمويل غير المباشر بدءاً من العام ٢٠١٤م، حيث تعطي نوعين من القروض:

القرض الأول: هو القرض المتفق عليه مع الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات وهو محدد ما بين ١٠٠ ألف فرنك سيفا إلى واحد مليون فرنك سيفا وذلك بفائدة ١٠% سنوياً، تحصل الدولة منها على ١,٥%، والنسبة الباقية ٨,٥% تحصل عليها مؤسسات التمويل الأصغر.

القرض الثاني: هو القرض الذي يتم تمويله من قبل مؤسسات التمويل الأصغر مباشرة إلى عملائها وهو محدد ما بين ٢٥ ألف فرنك سيفا إلى ٥ مليون فرنك سيفا وذلك بفائدة ٢٤% سنوياً[٣].

---

(١) **تقرير الأمانة العامة للحكومة**، الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

(٢) وزارة المالية والميزانية، **التقرير السنوي** ٢٠١٣/٢٠١٤م، أنجمينا، ٢٠١٤م، ص ٥٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٠.

ثالثاً: نماذج بعض المشاريع الصغيرة التي تم تمويلها في الأوساط الريفية:

تم أخذ عينة بصورة عشوائية تضمنت ٦ ملفات، كل ملف به طلب القرض، وبطاقة عرض المشروع، والبطاقة الشخصية، وقرار الموافقة على المشروع، وشهادة الضمان، وبطاقة السداد، وعقد القرض، هذه الملفات من المشاريع الصغيرة التي تم تمويلها في الأوساط الريفية، من الملفات الموجودة في الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، وذلك من أجل دراستها لمعرفة نوعية المشروع، وقيمة القرض، وسعر الفائدة المتفق عليه، وفترة السداد، وهل تم سداد القرض وفقاً للفترة المتفق عليها أم لا؟.

وفيما يلي عرض لهذه المشاريع على النحو الآتي[١]:

١. **مشروع تجارة الفول السوداني:** هو مشروع تجاري تشارك في ملكيته ٥ نساء متضامنات، ومقره سوق كندل بمحافظة كندل مقاطعة مادياقو، إقليم شاري باقرمي، ويهدف المشروع إلى تخفيض حدة الفقر من خلال ترقية المرأة اقتصادياً.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٥ مايو ٢٠١١م مبلغ ٣٦٠ ألف فرنك سيفا، بفائدة ١٠% سنوياً لمدة ٨ أشهر، على أن يتم سداد القرض على ٦ أقساط متساوية، مع فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٢. **مشروع بيع المواد الغذائية:** هو مشروع تجاري تملكه ٤ نساء متضامنات، ومقره سوق مندليا بمحافظة مندليا مقاطعة مادياقو، إقليم شاري باقرمي، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي للنساء المشتركات في المشروع.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٤ مايو ٢٠١٢م مبلغ ٢ مليون فرنك سيفا، بفائدة ١٠% سنوياً لمدة ٨ أشهر، على أن يتم سداد القرض على ٦ أقساط متساوية، مع الحصول على فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٣. **مشروع بيع الأسماك:** هو مشروع تجاري تملكه ٨ نساء متضامنات، ومقره سوق بول بمحافظة نغوبووا مقاطعة باكاسولا، إقليم البحيرة، ويهدف المشروع إلى تخفيض حدة الفقر.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ١٧ مارس ٢٠١٣م مبلغ ٢ مليون فرنك سيفا، بفائدة ١٠% سنوياً لمدة ٨ أشهر، على أن يتم سداد القرض على ٦ أقساط متساوية، مع الحصول على فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

---

(١) تم الحصول على كافة المعلومات من الملفات الخاصة بالمستفيدين من التمويل، الموجودة في أرشيف الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات.

٤. **مشروع بيع الفطائر:** هو مشروع تجاري تملكه ٥ نساء متضامنات، ومقره سوق بينوي بمحافظة بينوي مقاطعة مندو، إقليم لغون الغربي، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي للنساء الأعضاء في المشروع.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ١٩ نوفمبر ٢٠١٥م مبلغ ٢ مليون فرنك سيفا، بفائدة ١٠% سنوياً لمدة ٨ أشهر، على أن يتم سداد القرض على ٦ أقساط متساوية، مع فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٥. **مشروع تجارة الأسماك:** هو مشروع تجاري يملكه ٥ أفراد، ومقره سوق بنقور بمحافظة بنقور، إقليم مايو كيبي الشرقي، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٩ مايو ٢٠١٦م مبلغ واحد مليون فرنك سيفا، بفائدة ١٠% سنوياً لمدة ١٢ شهر، على أن يتم سداد القرض على ١٠ أقساط متساوية، مع الحصول على فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٦. **مشروع تجارة الفول السوداني:** هو مشروع تجاري يملكه ٣ أفراد، ومقره سوق بينوي بمحافظة بينوي مقاطعة مندو، إقليم لغون الغربي، ويهدف المشروع إلى تخفيض حدة الفقر.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٨ مايو ٢٠١٧م مبلغ واحد مليون فرنك سيفا، بفائدة ١٠% سنوياً لمدة ١٢ شهر بما فيها فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

وبتحليل هذه المشاريع يتضح ما يلي:

- إن كافة هذه المشاريع تقع في الأوساط الريفية.
- إن جميعها مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر.
- إن جلها عبارة عن مشاريع تجارية.
- إن ملكية هذه المشاريع تعود إلى أكثر من فرد.
- إنها تهدف إلى مكافحة الفقر أو رفع مستوى المعيشة.
- إن جلها استهدف ترقية المرأة الريفية.
- إن كافة المشاريع سددت القرض وفقاً لشروط التعاقد وفي الوقت المحدد.

المبحث الثالث
نتائج الدراسة وتحليلها

تم تصميم استمارة بحثية كتبت باللغتين العربية والفرنسية[1]، شارك في توزيعها طلاب الدراسات العليا (قسم الاقتصاد التطبيقي) في كل من جامعة أنجمينا وجامعة الملك فيصل بتشاد (بعد اتخاذ كافة الإجراءات الرسمية، والتصاريح القانونية)، على المستفيدين (في الأوساط الريفية فقط وفقاً للأقاليم) من القروض الصغيرة الذين تم تمويلهم بواسطة الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات أو ومؤسسات التمويل الأصغر، حيث تم جمع عدد ١٤٢ استمارة من عدد ٢٠٠ استمارة تم توزيعها، منها ١٣٠ استمارة جيدة و ١٢ استمارة غير مطابقة للمواصفات تم إهمالها.

وقد تضمنت الاستمارة ثلاث فرضيات على النحو الآتي:

الأولى: إن القروض الصغيرة تساهم في تنمية الأوساط الريفية، وذلك من خلال طرح الاستمارة الأسئلة التالية:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟

الثانية: إن الفائدة المستحقة على القرض والأقساط مناسبين، ولا توجد أي ضغوطات تمارس من قبل الجهة الممولة، وذلك من خلال طرح الاستمارة الأسئلة التالية:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟

الثالثة: إن المستفيدين من التمويل لهم مصادر دخل أخرى، من خلال طرح الاستمارة السؤال الآتي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟:

وتم تفريغ الاستمارات الموزعة (١٣٠ استمارة) عبر ستة أقاليم على النحو الآتي:

(١) انظر الاستمارة المرفقة في نهاية الدراسة.

أولاً: إقليم شاري باقرمي:

أ. البيانات الشخصية:

- **الجنس:** بلغت نسبة المستفيدين من الذكور ٢٥% ومن النساء ٧٥%.
- **العمر:** بلغت نسبة المستفيدين من ١٨:٢٤ عام ٢٠% ومن ٢٥:٣٤ عام ٣٥% ومن ٣٥ عام فما فوق ٤٥%.
- **الحالة الاجتماعية:** بلغت نسبة المتزوجين ٤٥% وغير المتزوجين ١٥% والأرامل ٤٠%.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٦% بينما أجاب بـ لا ٢٤%.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٥% بـ نعم بينما أجاب ١٥% بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٨٠% بـ نعم بينما أجاب ٢٠% بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٥% بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٣٥%.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦٧% بـ نعم بينما أجاب ٣٣% بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٢٠% بـ نعم بينما أجاب ٨٠% بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٦٠% بـ نعم بينما أجاب ٤٠% بـ لا.

ثانياً: إقليم البحيرة:

أ. البيانات الشخصية:

- **الجنس:** بلغت نسبة المستفيدين من الذكور ٣٠% ومن النساء ٧٠%.
- **العمر:** بلغت نسبة المستفيدين من ١٨:٢٤ عام ٢٠% ومن ٣٤:٢٥ عام ٣٠% ومن ٣٥ عام فما فوق ٥٠%.
- **الحالة الاجتماعية:** بلغت نسبة المتزوجين ٤٠% وغير المتزوجين ١٥% والأرامل ٤٥%.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٥% بينما أجاب بـ لا ٢٥%.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٣% بـ نعم بينما أجاب ١٧% بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٧٥% بـ نعم بينما أجاب ٢٥% بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٠% بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٤٠%.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦٠% بـ نعم بينما أجاب ٤٠% بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٣٠% بـ نعم بينما أجاب ٧٠% بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٥٣% بـ نعم بينما أجاب ٤٧% بـ لا.

ثالثاً: إقليم لغون الشرقي:

أ. البيانات الشخصية:

- **الجنس:** بلغت نسبة المستفيدين من الذكور ٢٧% ومن النساء ٧٣%.
- **العمر:** بلغت نسبة المستفيدين من ١٨:٢٤ عام ٢٣% ومن ٢٥:٣٤ عام ٣٧% ومن ٣٥ عام فما فوق ٤٠%.
- **الحالة الاجتماعية:** بلغت نسبة المتزوجين ٤٠% وغير المتزوجين ٢٠% والأرامل ٤٠%.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٠% بينما أجاب بـ لا ٣٠%.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٧٠% بـ نعم بينما أجاب ٣٠% بـ لا.

- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٦٥% بـ نعم بينما أجاب ٣٥% بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٨% بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٣٢%.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦٥% بـ نعم بينما أجاب ٣٥% بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ١٥% بـ نعم بينما أجاب ٨٥% بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٤٩% بـ نعم بينما أجاب ٥١% بـ لا.

رابعاً: إقليم تانجليه:

أ. البيانات الشخصية:

- **الجنس:** بلغت نسبة المستفيدين من الذكور ٣١% ومن النساء ٦٩%.
- **العمر:** بلغت نسبة المستفيدين من ١٨:٢٤ عام ٢٢% ومن ٢٥:٣٤ عام ٣٦% ومن ٣٥ عام فما فوق ٤٢%.
- **الحالة الاجتماعية:** بلغت نسبة المتزوجين ٤٠% وغير المتزوجين ٢٠% والأرامل ٤٠%.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٠% بينما أجاب بـ لا ٣٠%.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٠% بـ نعم بينما أجاب ٢٠% بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٧٠% بـ نعم بينما أجاب ٣٠% بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٠% بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٤٠%.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦١% بـ نعم بينما أجاب ٣٩% بـ لا.

- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٢٥% بـ نعم بينما أجاب ٧٥% بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٤٥% بـ نعم بينما أجاب ٥٥% بـ لا.

خامساً: إقليم لوغون الغربي:

أ. البيانات الشخصية:

- **الجنس:** بلغت نسبة المستفيدين من الذكور ٢٨% ومن النساء ٧٢%.
- **العمر:** بلغت نسبة المستفيدين من ١٨:٢٤ عام ٢٠% ومن ٢٥:٣٤ عام ٣٥% ومن ٣٥ عام فما فوق ٤٥%.
- **الحالة الاجتماعية:** بلغت نسبة المتزوجين ٤٠% وغير المتزوجين ٢٠% والأرامل ٤٠%.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٦% بينما أجاب بـ لا ٢٤%.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٣% بـ نعم بينما أجاب ١٧% بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٧٧% بـ نعم بينما أجاب ٢٣% بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٧٠% بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٣٠%.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٧٠% بـ نعم بينما أجاب ٣٠% بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٢٠% بـ نعم بينما أجاب ٨٠% بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٥١% بـ نعم بينما أجاب ٤٩% بـ لا.

سادساً: إقليم مايو كيبي الشرقي:

أ. البيانات الشخصية:

- **الجنس:** بلغت نسبة المستفيدين من الذكور ٣٠% ومن النساء ٧٠%.
- **العمر:** بلغت نسبة المستفيدين من ١٨:٢٤ عام ١٩% ومن ٢٥:٣٤ عام ٣٦% ومن ٣٥ عام فما فوق ٤٥%.
- **الحالة الاجتماعية:** بلغت نسبة المتزوجين ٣٥% وغير المتزوجين ٢٥% والأرامل ٤٠%.

ب. دراسة صحة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٥% بينما أجاب بـ لا ٢٥%.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٤% بـ نعم بينما أجاب ١٦% بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٨٠% بـ نعم بينما أجاب ٢٠% بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٥% بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٣٥%.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦٥% بـ نعم بينما أجاب ٣٥% بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٣٠% بـ نعم بينما أجاب ٧٠% بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٥٣% بـ نعم بينما أجاب ٤٧% بـ لا.

وبناءً على ما سبق يتضح إن القروض الصغيرة لها دوراً كبيراً في التنمية الريفية، وقد تبين ذلك من خلال صحة فروض الاستمارة الموزعة على الأقاليم الريفية (ستة أقاليم مشمولة بالبحث)، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: كانت متوسط إجابات المستفيدين من التمويل، عن الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب ٧٣,٧% بـ نعم بينما أجاب ٢٦,٣% بـ لا.

- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٠,٨% بـ نعم بينما أجاب ١٩,٢% بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٧٤,٥% بـ نعم بينما أجاب ٢٥,٥% بـ لا.

الفرضية الثانية: كانت الإجابات عن الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٤,٧% بـ نعم بينما أجاب ٣٥,٣% بـ لا.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦٤,٧% بـ نعم بينما أجاب ٣٥,٣% بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٢٣,٣% بـ نعم بينما أجاب ٧٦,٧% بـ لا.

الفرضية الثالثة: كانت الإجابة على السؤال المطروح كما يلي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٥١,٨% بـ نعم بينما أجاب ٤٨,٢% بـ لا.

وهذا يؤكد على ما يلي:

- إن القروض الصغيرة تساهم في تنمية الأوساط الريفية.
- إن كل من الفائدة المستحقة على القرض وكذلك الأقساط يعدا مناسبين، وأنه لا توجد أي ضغوط تمارسها الجهة الممولة على المستفيدين من التمويل.
- إن غالب المستفيدين من التمويل لهم مصادر دخل أخرى.

الخاتمة:

قامت هذه الدراسة على فرضيتن الأولى: إن القروض الصغيرة في تشاد تساهم بشكل كبير في زيادة الناتج القومي الإجمالي، وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي في المناطق الريفية، الثانية: إن الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات تساهم بدور ايجابي في التنمية الريفية، من خلال تمويلها للمشاريع الصغيرة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي:

١. إن مفهوم الريف يختلف من مكان إلى آخر، وأنه لا يوجد تعريف متفق عليه لكلمة الريف على المستوى الدولي.
٢. أشارت الدراسة إلى أن البطالة في المجتمع الريفي التشادي تبلغ ٣٠% من مجموع القوى العاملة في الريف، وأن نسبة الفقر فيه تبلغ ٨٥% من النسبة الكلية للفقر في تشاد التي تبلغ ٦٠%، مما يجعل أغلب هذا المجتمع يلجأ إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي.
٣. بينت الدراسة أن المجتمع الريفي يمتلك موارد ضخمة، وأنه يعتمد بصفة أساسية على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
٤. إن هناك دوافع أساسية للاهتمام بالتنمية الريفية في تشاد منها: الكثافة السكانية الضخمة، ومستوى المعيشة المنخفض، وفقر المجتمع الريفي، والتعارض بين المشروعات التنموية، فضلاً عن اعتماد تشاد على القطاع الزراعي بالدرجة الأولى، كل هذا يضع الدولة أمام تحدي كبير ويدفعها نحو التخطيط لتنمية هذا المجتمع.
٥. إن الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، تقدم نوعين من التمويل: تمويل مباشر لا يزيد عن ١٠٠ ألف فرنك سيفا بفائدة ١٠% سنوياً، وتمويل غير مباشر (عبر مؤسسات التمويل الأصغر) الأول: بالاتفاق مع وزارة المالية والميزانية، يصل إلى واحد مليون فرنك سيفا بفائدة ١٠% سنوياً، والثاني: مقدم من رأس مال مؤسسات التمويل الأصغر محدد ما بين ٢٥ ألف فرنك سيفا إلى ٥ مليون فرنك سيفا بفائدة ٢٤% سنوياً.
٦. بينت الدراسة أن أغلب المشاريع التي تم تمويلها في الأوساط الريفية مشاريع تجارية، وأن ملكيتها تعود إلى أكثر من فرد، وإلى أنها تهدف إلى مكافحة الفقر أو رفع مستوى المعيشة، وأن جلها استهدف ترقية المرأة الريفية، كما أن أغلبها سدد القرض وفقاً لشروط التعاقد المتفق عليها.

٧. خلصت الدراسة إلى صحة فروض الاستمارة من خلال إجابات المستفيدين التي أكدت على الآتي: أن القروض الصغيرة تساهم في تنمية الأوساط الريفية، أن كل من الفائدة المستحقة على القرض وكذلك الأقساط يعدا مناسبين، وأنه لا توجد أي ضغوط تمارسها الجهة الممولة على المستفيدين من التمويل، وأن غالب المستفيدين من التمويل لهم مصادر دخل أخرى.

ثانياً: التوصيات:

١. ينبغي على الدولة وضع خطة وطنية وإستراتيجية شاملة، تتكفل بتحقيق التنمية في الأوساط الريفية، مع ضرورة إقامة مؤتمرات وورش عمل حول أهمية تمويل المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الريفية، لنشر الوعي بأهمية هذه المشاريع في تحقيق التنمية الريفية.

٢. على الدولة ترقية الإدارة العامة للتمويل الأصغر والمقاولات، بحيث تصبح وزارة مستقلة، لها ميزانيتها الخاصة لتكون قادرة على تقديم مزيد من التمويل المباشر للمشروعات الصغيرة في الأوساط الريفية.

٣. على الإدارة العامة للتمويل الأصغر والمقاولات، إبرام مزيد من الاتفاقيات مع مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في تشاد، لاسيما المتواجدة في الأوساط الريفية، من أجل زيادة التمويل غير المباشر.

٤. على الإدارة العامة للتمويل الأصغر والمقاولات، تخفيض الفائدة التي تحصل عليها في التمويل المباشر من ١٠% إلى ٥% أو ٧% على أقل تقدير والاكتفاء بنسبة ٠,٥% بدلاً من ١,٥% في التمويل الغير مباشر، وتقديم تسهيلات أكثر في السداد، تحفيزاً للمشروعات الصغيرة.

٥. على مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في الأوساط الريفية، أن تقوم بتخفيض الفائدة من ٢٤% إلى ١٢% على أقل تقدير، دعماً للمشاريع الصغيرة في الأوساط الريفية، وتحفيزاً لها.

٦. ضرورة اهتمام الدولة ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة في الأوساط الريفية، بأصحاب المشاريع الصغيرة والعاملين فيها، وذلك من خلال إقامة دورات تدريبية وتأهيلية من أجل زيادة قدراتهم ومهارتهم على إدارة مشاريعهم بكفاءة وفاعلية.

٧. على الجامعات والمعاهد في المناطق الريفية تقديم الدعم الفني الكامل للمشاريع الصغيرة، من خلال إقامة المؤتمرات العلمية والاهتمام بالبحوث الخاصة بهذا المجال وتدريب وتأهيل القائمين عليها.